

بغداد تقرّ "مجلساً «تنسيقياً» مع السعودية



العبادي يمنع «الحشد» من اجتياز الحدود

رفض حيدر العبادي احتياز «الحشد الشعبي» الحدود العراقية — السورية، واصفاً ذلك بأنه خطوة «غير دستورية»، وذلك في إطار تكريس رؤيته الرافضلة لـ«العراق في أيّ اصطلاحٍ إقليمي»، متمسّكاً في الوقت عينه بخيار «الحشد» كقوّة بيد الدولة «لا يمكن حلّها». أقرّ مجلس الوزراء العراقي تشكيل «المجلس التنسيقي العراقي — السعودي»، على أن يكون برئاسة أعلى سلطة تنفيذية في البلدين. وأوضح رئيس الوزراء حيدر العبادي، أمس، أن «المجلس سيشرف على مجالات التعاون كافة بين البلدين، بما فيها المجالات السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والزراعية... إضافة إلى التنسيق المشترك في مجال الطاقة».

و يأتي إقرار المجلس كأولى نتائج زيارة العبادي إلى المملكة السعودية، الشهر الماضي، إذ أشار في كلمته إلى أن «تشكيل المجلس يأتي في إطار سياسة الحكومة التي تريد أن تحول المنطقة من منطقة نزاعات وخلافات إلى منطقة التقاء وتعاون».

على صعيد آخر، بارك العبادي، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، ما حققه القوات العراقية من انتصارات في معركة الموصل، مشيداً بأهل الموصل الذين «أثبتوا أنهم مع دولتهم، وليسوا مع الإرهاب». وحذر من «محاولات شق الصف الوطني في أيام الانتصارات»، داعياً «المجتمع الدولي إلى المشاركة في إعمار ما دمره داعش». وأضاف: «في المرحلة المقبلة هناك اجتماع مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لدعم العراق».

في هذا الوقت، تواصل القوات العراقية تقدمها في مناطق عدّة في قاطع الموصل الغربي، وتحديداً في مناطق الميدان، والقلعيات، والكوازين، في المدينة القديمة، حيث تسعى إلى الوصول إلى حافة نهر دجلة.

ومع اقتراب أن تضع الحرب أوزارها في «عاصمة الشمال»، تتصدر المشهد «مرحلة ما بعد الموصل»، وتحديداً في شقّيها السياسي والإنساني، إذ حدّر رئيس إقليم كردستان، مسعود البرزاني، من ظهور «إرهاب جديد وبصورة أخرى» بعد القضاء على مسلحي «داعش»، مؤكّداً أن المرحلة المقبلة «حساسة جداً»، وتقضي بـ«منع عودة الأرضية التي مهدت لظهور داعش».

دعا مسعود البرزاني بغداد إلى أن تدير «المكوّنات» محافظة نينوى جاءت موافق البرزاني خلال لقائه قناصل سبع دول عربية هي: المملكة السعودية، والأردن، ومصر، والإمارات، وفلسطين، والكويت، والسودان، مؤكداً أما مهم ضرورة أن «تدار محافظة نينوى وفق رغبة مكوّناتها، لمنع تكرار تلك الكوارث التي حلّت بها».

أيضاً، حدّر محافظ نينوى السابق، أثيل النجيفي، «الحكومة المركزية» من مخاطر ترك الموصل على «كفي عفريت»، مشيراً في حديث أمس إلى أن أهالي المدينة (بعد التحرير) «سيخرجون من حالة الصدمة والذهول... وعندما تبدأ مشكلات الموصل الحقيقة، والمتمثلة في غياب الإدارة وغياب القيادة». وتتقاطع تصريحات الرجلين وتحذيرهما «الحكومة المركزية» في صورة «مسك الأرض» عبر «القادة الحقيقيين»، وهو ما يريد النجيفي — الراغب في العودة إلى الموصل — علماً بأن البرزاني يرجّب بـ«عودة النجيفي، بوصفه «حليفاً استراتيجياً»، يتعاون مع أربيل في تنفيذ بعض أجندتها في الشمال العراقي.

وأضاف النجيفي: «على بغداد أن تعني مخاطر ترك الموصل على كفي عفريت بلا رؤية ولا خطة»، داعياً العراقيين إلى أن يدركوا «أهمية العمل السياسي الجاد في المناطق المحررة لكي لا تتكرر الحالة، ويعود الشعب إلى تقديم التضحيات مرّة أخرى».

العبادي لـ«الحشد»: لن تعبروا الحدود بالعودة إلى المؤتمر الصحفي، وصف العبادي «طلبات ملاحقة مسلحي داعش خارج حدود البلاد بـ«غير الدستورية»، وذلك في معرض ردّه على طلب أحد فصائل «الحشد الشعبي» (فصيل جند المرجعية)، مضيفاً أن «واجب القوات الأمنية، بمختلف صنوفها، هو تحرير الأراضي العراقية فقط من عناصر داعش، وليس في دولٍ أخرى». وشرح أن «دخول قوات عراقية إلى سوريا سيُدخل العراق في سياسة المحاور التي يرفضها»، لافتاً إلى أن بغداد «تسعي بكل قواها إلى إيقاف النزاعسلح في سوريا». كذلك ردّ على «كل ما يُثار» عن حل «الحشد» أو إضعافه، واصفاً ذلك بـ« مجرد أكاذيب... وعمل مخابراتي — دولي».

العبادي تطرّق إلى مؤتمر القوى السنّية، الذي سيُعقد في بغداد منتصف الشهر الجاري، قائلاً إننا

«عبدالّه رفنا عن رفضنا لأيّ مؤتمر سياسي يعقد في الخارج برعايا مخابرات أجنبية»، مؤكّداً أنّ «أيّ شخص بحقه مذكرة اعتقال سيتم تنفيذها إذا دخل إلى العراق، والموضوع ليس سياسياً».

وتحمل إشارة رئيس الوزراء العراقي رسالة واضحة إلى بعض الشخصيات المرجّحة أن تُشارك في المؤتمر، كأثيل النجيفي وطارق الهاشمي ورافع العيساوي، التي صدرت بحقّها مذكرات اعتقال، في ظل وجود مناخ يشير إلى إمكانية حضورها المؤتمر وتغاضي العبادي عن ذلك.

(الأخبار)